

كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي

د. عبد الواحد ذنون طه
أستاذ بجامعة الموصل - العراق

على الرغم من أهمية كتب التاريخ لدراسة الحقب الزمنية المختلفة لما تقدمه من معلومات مباشرة تتصل بتاريخ الأندلس. لكن هذه الأهمية لا يمكن أن تحجب دور مجموعة أخرى من الموارد التي يتحتم على الباحثين الرجوع إليها لاستكمال المعلومات التي تضيء جانباً أو آخر من جوانب بحوثهم. وتتنوع هذه الموارد وتختلف باختلاف طبيعة البحوث المطلوبة، فتضم كتب الجغرافية، والأنساب، والتراجم، والقواميس اللغوية، والأدب والشعر. ومنها ما يتعلق بكتب الفتاوى، لا سيما كتب النوازل التي اشتهرت في تاريخ المغرب والأندلس وسنشير في هذه الدراسة إلى أهمية هذه الكتب باعتبارها مصدراً للتاريخ الأندلسي، مع التركيز على كتاب المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي، واتخاذ نموذجاً تطبيقياً لهذه الدراسة، نظراً لشموله وإحاطته بالفتاوى والنوازل الخاصة بالأندلس.

وتعرّف النوازل على أنها القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقاً للفقهاء الإسلاميين. وقد كتبت فيها رسائل ومجلدات عديدة، منها ما هو مطبوع، وأكثرها مخطوطة⁽¹⁾ وأهم هذه النوازل على سبيل المثال لا الحصر هي :

- (الإعلام بنوازل الأحكام) مع ذكر الوقائع والأحداث الأندلسية، لعيسى بن سهل أبي الأصبغ الجباني قاضي طنجة ومكناس وغرناطة المتوفى سنة 486 هـ/1093 م (مخطوط المكتبة العامة بالرباط رقم د 1728).

- (معين الحكام في نوازل القضايا والأحكام) لابراهيم بن عبد الرافع التونسي المتوفى سنة 742 هـ/1331 م (مخطوط المكتبة العامة بالرباط 5052/4032/8119).

- (نوازل ابن رشد) لأبي الوليد بن رشد المتوفى سنة 520 هـ/1126 م (مخطوط مكتبة القرويين 1620).

- (نوازل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن القباب) مشاور الدولة وقاضي جبل طارق المتوفى سنة 779 هـ/1377 م.

- (مذاهب الحكام من نوازل الأحكام) للقاضي عياض بن موسى البحصبي السبتي المتوفى سنة 544 هـ/1149 م (مخطوط المكتبة العامة بالرباط 4042)(2).

ولا تحتوي هذه الكتب على نصوص الفقه النظرية فحسب، بل إن قيمتها التاريخية الأساسية تكمن في أنها تقدم حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية منقولة إلى مواقع العمل في المجتمع تطبيقاً وتنفيذاً في البيوت والأسواق والطرق وبيوت المال، وقضايا التجارة والصناعة والزراعة والملاحة، وميادين القتال والجهاد، إلى غير ذلك من مناحي الحياة اليومية. ففي هذه النوازل يعالج الفقهاء المشاكل ويقدمون لها الحلول، وهكذا يشعر الباحث وهو يتصفح كتب النوازل أنه يرى « الفقيه المفتي يستعرض الأحوال ويحاول أن يستخرج منها عناصر التركيب التي يقدمها بنفسه للسائل أو يقدمها للقاضي علاجاً ناجعاً للمشاكل وقطعاً لدابر الشكوى وحسماً لداء النزاع »(3). وإذا جاز أن يضاف شيء إلى هذه المقولة، فهو أن كتب النوازل ليست ذخيرة فقهية فحسب، كما قد يتبادر إلى الذهن في بادئ الأمر، بل هي سجل شامل لسائر مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعمرانية، وحتى العسكرية والسياسية. وهكذا يمكن أن يجد الباحث مبتغاه فيها مهما تعددت أغراض بحثه وتنوعت مجالات اهتماماته، حيث تمدّه بمعلومات قلما يجدها في غيرها من المظان الأخرى(4).

وتعد نوازل ابن سهل المشار إليها آنفاً من أبرز هذه الكتب الفقهية الخاصة بالأندلس، لا سيما وأن مؤلفها الشيخ الفقيه ابن الاصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأزدي (ت 486 هـ/1093 م) كان من جلة الفقهاء وكبار العلماء بالنوازل، بصيراً بالأحكام ومتقدماً في معرفتها. وقد تولى الكتابة للقاضي ابن زيد عبد الرحمن الحشا بطليطلة Toledo، ثم للقاضي أبي بكر بن منظور في قرطبة Cordoba، ثم تولى الشورى بها مدة من الزمن، بعدها ولي القضاء بالعدوة، ثم استقضى في غرناطة Granada أيام عبد الله بن بلقين بن باديس(5) وكان له دور سياسي بارز حيث أرسل من قبل ابن بلقين للتفاوض مع الأمير يوسف بن تاشفين حينما عزم الأخير على العبور إلى الأندلس(6). لهذا فقد كان في موقع يؤهله للاطلاع الكافي على مجريات الأمور، وقضايا المجتمع التي جرت تحت سمعه وبصره في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد، والتي تتناول حياة الأندلسيين اليومية من معاملات تجارية أو منازعات، فضلاً عن توضيح الرؤية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تنبه الباحثون إلى أهمية هذا الكتاب، لا سيما المستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال Levi-Provençal الذي أحسن الانتفاع منه في الجزء الثالث من مؤلفه عن تاريخ إسبانيا الإسلامية. أما في اللغة العربية، فإن أول من استفاد منه في رسالة جامعية هو محمد عبد الوهاب خلاف، الذي يشير إلى ذلك في مقدمة رسالته القيمة عن قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي - الخامس الهجري، التي أجيّزت للدكتوراه من جامعة القاهرة سنة 1974(7) ومن الرسائل الجامعية التي اعتمدت هذا الكتاب الفقه الجليل في المشرق،

رسالة الماجستير الموسومة (دور المرأة الأندلسية في الحياة العامة من الفتح حتى نهاية الخلافة الأموية 92-422 هـ/711-1031)⁽⁸⁾ والتي اعتمدت عليه بشكل كبير في دراسة القضايا الاجتماعية، لا سيما الزواج، ومسائل تخص الأسرة الأندلسية، والخلافات الزوجية، والجواري، وغيرها⁽⁹⁾.

وقد ظل هذا السفر القيم مخطوطا في العديد من مكتبات المغرب والجزائر، إلى أن خصص له النهامي الزموري دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا بجامعة السوربون. وقد تم نشر النص المحقق في مجلة هبريس، م 1 سنة 1973. كما اتخذ نصوح النجار نوازل ابن سهل موضوعا لرسالة دكتوراه. وأخيرا تكونت مجموعة عمل من محمد عبد الوهاب خلاف ومحمود علي مكي ومصطفى كامل اسماعيل لدراسة وتحقيق مخطوطات النوازل ونشرها في أقسام صدر منها لحد سنة 1988 أربعة كتب⁽¹⁰⁾، ومن المؤمل أن تكون قد أنجزت في الوقت الحاضر.

أما كتاب المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب، فهو متأخر بالنسبة لنوازل ابن سهل، حيث أن وفاة مؤلفه أحمد بن يحيى الونشريسي كانت في عام 914 هـ/1508 م. ولكن هذه الميزة بالذات جعلته أكثر شمولا وإحاطة، لا سيما بالنوازل الخاصة بالأندلس، لأنه غطى الحقبة الزمنية الطويلة التي مرت على الوجود العربي الاسلامي هناك، منذ الفتح إلى سقوط غرناطة سنة 897 هـ/1422 م. بل إن فتاويه تعدت هذا التاريخ لتشمل تطورات الأحداث اللاحقة، لا سيما قضايا المدجنين الذين اضطروا للبقاء في شبه الجزيرة الايبيرية، ولم يهاجروا إلى شمال افريقيا. وشكلت فتواه في هذه المسألة بالذات كتيباً أورده ضمن المعيار باسم (أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواج)⁽¹¹⁾.

والونشريسي أو الونشريسي منسوب إلى ونشريس أو ونشريس، وهي قرية بناحية الجزائر بين باجة وفسنطينة، وهو أيضا اسم جبل من سلسلة جبال صغيرة تسمى بني شقران Beni-Chougran، ولد بتلمسان في حدود سنة 834 هـ/1430 م وتفقّه على شيوخها، ثم انتقل إلى فاس سنة 874 هـ/1469 م، واكب فيها على تدريس المدونة، وفرعي ابن الحاجب، وكان مشاركا في فنون العلم، إلا أنه اكتفى بتدريس الفقه فقط حتى يحسب من ولا يعرفه أنه لا يعرف غيره. وتخرج على الونشريسي جماعة من الفقهاء الذين برزوا في مجال الافتاء والفقه المالكي، من أمثال أبي عباد بن فليح اللمطي، والشيخ أبي زكريا يحيى السوسي، والفقهاء المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الجبار الوردغيري والشيخ الفقيه أبي محمد الحسن بن عثمان الجزولي، والفقيه أبي عبد الله محمد الغرديس التغلبي⁽¹³⁾.

وليس من هدف هذا البحث التوسع في ترجمة الونشريسي التي أسهب في ذكرها أحمد المنجور في فهرسه، ونقلها عنه معظم المؤرخين اللاحقين، ويمكن للقارئ الكريم أن يطلع على لائحة المصادر الخاصة بترجمة المؤلف التي ألحقها محمد حجي في مقدمته لطبعة

الكتاب الجديدة⁽¹⁴⁾ كما يمكن أيضا الاطلاع على التعريف المسهب الذي قدمته وداد القاضي للونشريسي، معتمدة على أحمد المنجور ومن نقل عنه من المؤرخين، وذلك تمهيدا لبحثها القيم (نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي)⁽¹⁵⁾ إن الذي يهمنا هو أن الونشريسي كان حجة في المذهب المالكي في المغرب، وأن كتابه المعيار، هو من أعظم الكتب التي كادت تحيط بمذهب مالك⁽¹⁶⁾. وأنه لم يكن جامعا للفتاوي فحسب، بل كان نافذا بصيرا يقبل ويرد، ويرجح ويضعف⁽¹⁶⁾، هذا فضلا عن مؤلفاته الفقهية المتعددة⁽¹⁸⁾. ولكنه إلى جانب هذه المؤلفات كتب بعض المصنفات التي تعد من قبيل الكتب التاريخية، مثل وفيات الونشريسي⁽¹⁹⁾، وفهرس الونشريسي⁽²⁰⁾، وتأليف في ترجمة محمد المقرئ (الجد)⁽²¹⁾.

ويعد كتابه المعيار المغرب قمة ما وصل إليه التأليف في النوازل، لأنه اعتمد في مادته على المؤلفات الفقهية الضخمة التي ألقت في المغرب والأندلس طيلة القرون التي أعقبت انتشار المذهب المالكي بالإضافة إلى مؤلفات الفقهاء المالكيين المشاركة⁽²²⁾. ولهذا فهو أضخم جامع لفتاوي أهل الجناح الغربي من العالم الاسلامي⁽²³⁾، وهو يشتمل إلى جانب غزارة مادته العلمية وقيمه التاريخية والحضارية على ذكر كثير من علماء المذهب وآثارهم⁽²⁴⁾ ويشير محمد المنوني⁽²⁵⁾، إلى الأهمية المصدرة لهذا الكتاب الثمين الذي «يحتزن مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط. فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتين وغيرهم ممن لا يعرف إلا من خلال المعيار... هذا إلى وثائق قضائية يستخرج منها أسماء القضاة والعدل والأسر والخطط فضلا عن شذرات من سجلات الحكام، وسير المؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلى بعض التراجم والأحداث، وعلاقات المغرب بالأندلس الاسلامية والمسيحية... وبهذا فإن (المعيار) يتم النقص الكبير الواقع في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب، وبالخصوص في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يجعله مصرا لا غنى للباحث المغربي عن دراسته واستخراج دافئه».

والواقع أن أهمية المعيار المغرب لا تقتصر فقط على سد فراغات بعض جوانب تاريخ المغرب الوسيط، بل تتعدى ذلك لتشمل المغرب الاسلامي بما فيه الأندلس، كما يشير إلى ذلك الأستاذ المنوني نفسه، ويدل على أهميته التاريخية بالنسبة للأندلس، كثرة استخدامه لمصادر خاصة بهذا التاريخ، مثال ذلك، اعتماده على «بعض تواريخ الأندلس⁽²⁶⁾، ونقله من بعض الكتب الأخرى التي لم يصل إلينا بعضها مثل كتاب "الاحتفال" لابن حيان⁽²⁷⁾، و"طبقات فقهاء قرطبة"⁽²⁸⁾، و"المتين"⁽²⁹⁾، للمؤلف نفسه. كما استفاد من كتب تاريخية أخرى مل كتاب "التاريخ" لابن عبد البر⁽³⁰⁾، و"نظم الجمان" لابن القطان⁽³¹⁾، و"الاحاطة" لابن الخطيب⁽³²⁾. يضاف إلى ذلك كله احتواء الكتب على الكثير من الاشارات إلى أحوال المجتمع الاسلامي في المغرب والأندلس من عادات في الأفراح والأحزان، وأنواع الملابس والأطعمة، وحالات السلم والحرب والعمران، الأمر الذي يجعل منه مصدرا وثيقا للمؤرخ الاجتماعي مثلما هو للفقيه⁽³³⁾.

وتجدر الإشارة إلى استفادة الونشريسي من مكتبة تلميذه الفقيه محمد ابن محمد بن الغرديس التغلبي (ت 899 هـ/1493 م)، لا سيما فيما يتعلق بالنوازل الخاصة بفتاوي أهل فاس والأندلس. وكان هذا الفقيه الذي فتح مكتبة أمام الشيخ الونشريسي من بيت ثروة وعلم وكتابة وفقه⁽³⁴⁾ أما فتاوي المغربيين الأدنى والأوسط، فاعتمد فيهما على نوازل البرزلي أبي القاسم بن أحمد القيرواني (ت 844 هـ/1440 م)، والدرة المكنونة في نوازل مازونة ليحيى بن أبي عمران المغيلي قاضي بلدة مازونة غربي الجزائر (ت 833 هـ/1478 م)⁽³⁵⁾. ولم يذكر الونشريسي في المعيار تاريخ بدء الكتابة، إنما ذكر النهاية « يوم الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة »⁽³⁶⁾. ولكن يبدو، كما يرى محمد حجي⁽³⁷⁾، « أن الونشريسي لم يطو المعيار طيا نهائيا في هذا التاريخ بل ظل يتعده بالزيادة والتنقيح إلى آخر حياته، ومع ذلك بقيت فيه بياضات كثيرة، وصرح هو نفسه بهذه اللاحقات في فتاوا أضافها ببعض الأبواب، ونص في بعضها أنه فعل ذلك عام 911 (1505 م). ونظرا لصخامة الكتاب نفترض أن تأليفه وتنقيحه وتوسيعه استغرق حوالي ربع قرن من نحو 890 (1485 م) إلى وفاة المؤلف عام 914 (1508 م).

أما منهجه في التأليف، فقد أشار إليه الونشريسي نفسه في مقدمته للكتاب قائلا : « وبعد فهذا كتاب سميته بالمعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخرجه من مكانه، لتبدده وتفرقه، وانتهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر، ورجوت من الله سبحانه أن يجعله سببا من أسباب السعادة وسننا موصلا إلى الحسنى والزيادة، وهو المسؤول عز وجل في أجزل الثواب، واصابة أصوب صواب »⁽³⁸⁾.

ظهر الاهتمام بهذا الكتاب منذ مطلع العصر الحديث، حيث أفاد منه كل من التنبكتي في تذييل الديباج، ومحمد بن محمد بن مخلوف في طبقات المالكية، كما ظهر الاهتمام به في أوروبا منذ مطلع القرن العشرين، فحلل المستشرق الفرنسي أميل أمار Emile-Amar فتاوي المعيار تحليلا عاما، ونشر ذلك بباريس في « مجموعة الوثائق المغربية » بالمجلدين 12 و 13 سنة 1908-1909. وكان المعيار قد نشر بالمطبعة الحجزية بفاس عام 1314 هـ/1897 م في اثني عشر مجلدا بعناية ثمانية من الفقهاء الخطاطين والمصححين⁽³⁹⁾. وظهرت له طبعة جديدة عصرية تولتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، واضطلعت بنشرها دار الغرب الإسلامي في بيروت، وتولى تخرجها مجموعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وهي الطبعة التي اعتمدت في هذا البحث.

وننتقل الآن لدراسة أهمية الكتاب في مختلف مجالات التاريخ السياسي والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحربية في الأندلس.

1 - أهمية الكتاب لدراسة التاريخ السياسي :

ترد الإشارة إلى بعض القضايا السياسية عرضاً وذلك ضمن المداخلة الفقهية. ويحاول المنشريسي في بعض الأحيان التوسع وإعطاء نبذة عن الحالة التي يتحدث عنها. من ذلك مثلاً ما فعله حين مناقشة إمكانية قبول خطاب المدجنين وقضاتهم الذين كانوا تحت إيلة النصاري، فيشير إلى المتمرد عمر بن حفصون وقضاته الذين كان يعينهم في المناطق الخاضعة له، وأنه لا تقبل شهادتهم ولا خطابهم، ثم يذكر نبذة عن ابن حفصون وحركته مستنداً إلى الرازي⁽⁴⁰⁾، لكنه لا يشير إن كان هذا هو أحمد بن محمد الرازي أم ابنه عيسى. كما ينقل أيضاً عن ابن القوطية. ولا تختلف النصوص التي يوردها المنشريسي كثيراً عن نص ابن القوطية المنشور⁽⁴¹⁾، لكنه يضيف أحياناً بعض التعبيرات أو الإضافات كقوله إن عمر كان « شجاعاً مقداماً ». وعلى الرغم من اختصار المنشريسي إلا أن نصه ينفع في المقارنة مع نص ابن القوطية.

وبالنسبة لرواية الرازي، فقد نص ابن حيان في كثير من مقتبساته عن ابن حفصون على أنها عن عيسى بن أحمد الرازي⁽⁴²⁾ أما ابن عذاري، فقد نقل اما مباشرة عن ابن حيان⁽⁴³⁾، أو أنه لم يشر في أماكن أخرى إلى مصادره⁽⁴⁴⁾. وتتميز الرواية التي ينسبها المنشريسي إلى الرازي أنها تتضمن أحياناً بعض الإضافات، مثل ذكر القرية التي تنتسب إليها أسرة ابن حفصون، وهي « وابة »، بينما تكتفي رواية ابن حيان بالإشارة إلى الكورة، وهي تاكرونا من عمل رندة Ronda⁽⁴⁵⁾. وربما تكون (وابة) هذه هي التي أشار إليها رينهارت دوزي R. Dozy على أنها حصن أوط Aute⁽⁴⁶⁾. كذلك أشارت رواية الرازي التي ذكرها المنشريسي إلى نص مهم يتضمن لقاء ابن حفصون بالقاضي عامر بن معاوية اللخمي⁽⁴⁷⁾، في إحدى جولاته، فاحترمه وقبل يده. وقد دعاه القاضي أن يقي الله في الناس إذا ملك رقابهم، ومن هنا ازداد اقتناع عمر بتحقيق أمه في الفوز والوصول إلى الزعامة⁽⁴⁸⁾.

وتزيد بعض إشارات المنشريسي من معلوماتنا عن الأمراء الأمويين، من ذلك مثلاً التعرف على أسماء بعض أفراد أسرة الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206-238 هـ/ 822-852 م) من خلال الأحباس التي أوقفها عليهم، منها ابنته من أم عبد الله، ومنها جاريته أم المطرف شفاء وولدها، ومنها جاريته أم المغيرة اهتزاز، ومنها جاريته أم المنذر مدمرة وولدها، ومنها جاريته أم عبد الله طروب وولدها⁽⁴⁹⁾.

كذلك يمكن الاستفادة من بعض الملاحظات التي وردت في المعيار في التعرف على أحوال عصر الطوائف وبعض الشخصيات المتميزة فيه، مثل سعيد بن أحمد بن رفيل، الذي تمرد بحسن شقورة لأعوام كثيرة، واغتصب أموالاً لا تحصى، وفرض الضرائب على

الرعايا بجهة جيان Jean وغيرها⁽⁵⁰⁾. حين لا نجد مثل هذه التفصيلات في المصادر التاريخية المعنية، فكل ما أشار إليه ابن عذاري مثلاً عن هذا الرجل في حوادث سنة 435هـ/1043 م، انه (سعيد بن رفيل صاحب شقورة)⁽⁵¹⁾، دون ذكر تفصيلات عنه وعن حركته وما قام به إزاء السكان في المنطقة. ومن الشخصيات الأخرى التي قدم المعيار معلومات عنها، شخصية الكاتب أحمد بن رفاعه، كاتب بشير الصقلي العامري صاحب الشعور أيام آل عامر واحد المستورين في الفتنة، الذين استقروا بقرطبة في عهد آل جهور، وتوفي بها سنة 436 هـ/1044 م. وينقل الونشريسي معلوماته التاريخية هذه عن متين ابن حيان الذي لم تصلنا الكثير من نصوصه⁽⁵²⁾، وذلك في أثناء الحديث عن وصية هذا الكاتب وكيفية تنفيذها واختلاف رأي الفقهاء فيها. كذلك يشير إلى شخصية أخرى في دولة بني جهور، هي شخصية ابراهيم بن السقاء قيم هذه الدولة، ويشير إلى (انه من أهل الاستطالة في الأموال والاستبداد بها وأنه كان مقلاً وتوفي مثيراً)⁽⁵³⁾ ويفيد هذا النص في المقارنة مع ما جاء في المصادر التاريخية في وصف هذا الرجل المتوفى سنة 455 هـ/1063 م، ومدح سياسته وضبطه لأمر بني جهور، وانه كان حسن السيرة والسياسة⁽⁵⁴⁾.

ويقدم المعيار معلومات أخرى عن هذا العصر، لا سيما فيما يخص بعض أعمال المنصور عبد العزيز بن أبي عامر، وواضح العامري في شرق الأندلس، مثل بنائها للرباع والحوانيت، وتخصيص مواردها لنوائب المسلمين وأرزاق الأجناد، وعدم ظهور ما يشير إلى قيامهما بأي غصب أو استيلاء على أموال المسلمين⁽⁵⁵⁾ ولكنه من جهة أخرى يورد ما ينص على قيام ابن عباد باغتصاب أملاك وعقارات في منطقة اشبيلية Sevilla، لا سيما ما أخذه من ابن زهر، حيث غصبه مجزأً أو قرية، استحوذ عليها دون وجه حق⁽⁵⁶⁾.

ويقدم لنا الونشريسي في المعيار حلاً لمشكلة سياسية تاريخية تتعلق بزم من خروج مدينة برشلونة Barcelona من أيدي المسلمين، وذلك حينما يورد إجابات فقهية عن حكم المسلمين المتخلفين في أرض يسيطر عليها الأعداء : « وسألته عن تخلف من أهل برشلونة من المسلمين من الارتحال عنها بعد السنة التي أجلت لهم يوم فتحت في ارتحالهم فأغار على المسلمين بَعُوذاً مما يخاف من القتل إن ظفر به... »⁽⁵⁷⁾ فلقد استولى المسلمون على برشلونة لآخر مرة سنة 375 هـ/985 م حينما انتصر الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر على كوند المدينة بوريل الثاني Borrell II، ودخل المدينة وترك بها حامية إسلامية، ولكن هذه الحامية عبر إلى الضفة الأخرى لنهر ابرو Ebro، مما هباً للكوند بوريل الرجوع إلى المدينة، وليس لدينا تفاصيل في المصادر العربية عن هذه المسألة⁽⁵²⁾ ويبدو من النص الذي أشار إليه الونشريسي أن الكوند بوريل أنذر المسلمين في المدينة بمغادرتها خلال عام واحد اعتباراً من عام 377 هـ/987 م، وخرجوا عام 388/788. وتدل إشارة الونشريسي أيضاً على وجود بعض المسلمين في المدينة اشتركوا مع النصارى في حماية إخوانهم خلال العام الذي أجلهم فيه الكوند بوريل خوفاً على حياتهم.

وأخيرا يقدم لنا الونشريسي رأي فقهاء غرناطة عن قيام أبي عبد الله الصغير على والده أبي الحسن، وتأييد بعض قادة الأندلس وفرسانها له، وما أعقب ذلك من فتنة مبيرة واستعانة بالنصارى أدت في النهاية إلى سقوط غرناطة وضياع الأندلس. وقد صدرت الفتيا عن نحو خمسة عشر من سادات وعلماء المدينة وفقهائها، وأشارت إلى أن عملية أبي عبد الله الصغير هي محض عصيان وخروج على طاعة الله ورسوله، وانها أدت إلى إيقاد نار الفتنة والعداوة وتفريق المجتمع مع توهين أمر المسلمين وأطماع العدو الكافر بهم، وإن استنجدهم بالأعداء لا يجوز، وكذلك تجديد بيعتهم للأمير المأسور ما هو إلا إصرار على المعاصي والمحرمات. وقد قيدت هذه الشهادة في أوساط شهر رمضان عام 888 هـ/1483 م⁽⁵⁹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن المصادر التاريخية التي تناولت الصراع بين أبي عبد الله الصغير وأبيه أبي الحسن علي لا تشير إلى هذه الفتوى إلا بصورة عارضة، حيث يذكرها المقري باختصار قائلا : « وتكلم أهل العلم فمن انتصر بالنصارى ووجوب مدافعتهم، ومن أطاعه عصى الله ورسوله⁽⁶⁰⁾ أما المؤلف المجهول لكتاب نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر⁽⁶¹⁾، الذي كان معاصرا لهذه الأحداث، فلا يشير إلى هذه الفتوى، على الرغم من امتعاضه الواضح من عملية الأمير أبي عبد الله.

2 - أهمية الكتاب لدراسة الحياة الاجتماعية :

كتاب المعيار معين لا ينضب لدراسة الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس، وسنقتصر على الإشارة إلى بعض ملامح الحياة الاجتماعية في الأندلس في عصورها المختلفة. ويمكن للباحث أن يطلع على بعض دقائق المجتمع من خلال المسائل الاجتماعية الكثيرة التي يزخر بها الكتاب. فهناك معلومات قيمة تبين أساليب الزواج، ومقدار الصداق، ومشورة الزوجة، أي جهازها، وكيفية التصرف به، سواء من قبل الزوج أو الزوجة، أو ولي المرأة. كذلك يمكن الإطلاع على المقادير التي كانت تطلب عن طالقي الزوجة، أي المهر المؤجل، ومطالبة الآباء به في مختلف العصور⁽⁶²⁾ ونظرا لحالة الأندلس الخاصة ومجاورتها للممالك النصرانية والاحتكاك الدائم بين الطرفين، فقد تضمن الكتاب معلومات كثيرة عن الأسرى الذين يتزوجون نصرانيات في الأسر، ومسائل خاصة بالمفقودين وزوجاتهم⁽⁶³⁾. يضاف إلى ذلك وجود بعض حالات نكاح المتعة في الأندلس، لا سيما في عصر القاضي ابن الوليد بن رشد (ت 520 هـ/1126 م) الذي أجاب عن بعض المسائل الخاصة بهذا النكاح، وأفتى بإقامة الحد على مرتكبيه⁽⁶⁴⁾.

ولعل من أطرف ما يزخر به كتاب المعيار، هو بعض الشروط الغريبة التي كانت ترافق بعض حالات عقد الزواج، منها اشتراط الأزواج لزوجاتهم بعدم الزواج عليهن، وإذا ما حصل ذلك، فالداخلة عليهن طالق⁽⁶⁵⁾ وقد فصل الونشريسي في حالة غريبة من هذا النوع عن رجل يدعى محمد بن يوسف الغاسل، الذي تزوج في طليطلة من امرأة اسمها

عزيزة بنت يحيى، وشرط لها في صداقتها أن يبدها أمر الداخلة عليها بنكاح تطلقها إن شاءت. وكان هذا الرجل يعمل في قلعة رباح Calatrava يقيم بها مدة، ثم يأتي إلى طليطلة. ويبدو أنه قرر، مفارقة زوجته فبارها سرا في ذي الحجة سنة 452 هـ/1060 م، وكتب بذلك عقدا لم يخبرها به، ثم غادر إلى قلعة رباح حيث تزوج امرأة أخرى اسمها شمس سنة 403 هـ/1061 م. فبلغ ذلك عزيزة، فاشتكت عند قاضي طليطلة وأثبتت عنده صداقتها بالشرط المذكور، ثم طلقت على زوجها التي نكح بقلعة رباح ثلاثا. وخاطب قاضي طليطلة قاضي قلعة رباح، ففرق بين ابن الغاسل وشمس. وقد اعترض الزوج على هذا القرار بمباراته التي بارى بها عزيزة، وأثبت ذلك عند قاضي طليطلة، لكن ذلك استغرق وقتا اعتبرته زوجته الثانية شمس مخلا بعقد زواجها، حيث ادعت أنه شرط لها متى غاب عنها طائعا أو مكرها أكثر من ستة أشهر فأمرها ببيدها تطلق نفسها بأي الطلاق شاءت، لهذا طلقت نفسها ثلاثا، وهكذا خسر زوجته بما اشترطه في عقد زواجه من شروط لم يستطع الوفاء بها⁽⁶⁶⁾.

ونرى من جهة أخرى صورا حية عن التعامل الاجتماعي في المجتمع الأندلسي من خلال ما ينقله صاحب المعيار عن كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (ت 289 هـ/901-902 م)، لا سيما التعامل في الأسواق من حيث المكايل والموازين، والأقفرة، والأرطال، والأواني، والغش والتدليس، كذلك الملاهي في المجتمع، والقذور المتخذة للخمر، وعن صاحب الحمام، وبكاء أهل الميت، والخروج إلى المقابر، والنساء اللواتي يمشين بالخف الصرار، وفي الاحتكار والتطفيف، واليهود والنصارى الذين كان بعضهم يتشبه بالمسلمين في الزي⁽⁶⁷⁾ وفي المعيار أيضا نصوص تشير إلى تنظيم العلاقة بين النصارى المعاهدين، وكيفية التعامل مع أحباسهم على الكنائس والأديرة، وكذلك أحباس اليهود⁽⁶⁸⁾ كما يتضمن الإشارة إلى بعض الممارسات السلبية من قبل نصارى الأندلس في قرطبة وغيرها، من ذلك مثلا، يتناول بعضهم على الذات الإلهية، وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم، كما فعلت (ولجة) إحدى النصرانيات بقرطبة في عصر الامارة، الأمر الذي أدى بشيوخ الشورى في المدينة إلى الافتاء بقتلها، ومنهم محمد بن لبابة (ت 314 هـ/927 م)⁽⁶⁹⁾ ولعل هذه الحالة تؤكد ما أوردته بعض المصادر النصرانية عن حركات المستعربين في قرطبة أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم وابنه الأمير محمد، والتي أطلقت عليها اسم (الاستشهاد)، حيث يقوم المتعصبون من النصارى بالطعن بالاسلام، وسب الرسول علنا، الأمر الذي يؤدي إلى محاكمتهم والقضاء بإعدامهم. ومن الجدير بالذكر أن كتب التاريخ العربية لم تتطرق إلى هذه الحركة، ومعلوماتنا عنها مأخوذة من مصادر أوربية فقط⁽⁷⁰⁾ لهذا فإن إشارة الونشريسي هنا لها دلالتها في هذا المجال، لأنها تشابه إلى حد ما بعض الحالات التي أشارت إليها المصادر النصرانية.

ويمكن للباحث أن يطلع على بعض مناحي الخدمات الاجتماعية في الأندلس عن طريق دراسة الحالات العديدة من الأحباس التي تم وقفها لخدمة المجتمع، فهناك على سبيل المثال أحباس محبسة على المرضى في مدينة قرطبة، حيث يحق لكل مريض فيها الاستفادة منها. أما الغرباء فيحق لهم ذلك أيضا بعد أربعة أيام من دخولها إذا ما قالوا أنهم يريدون الاستيطان

في المدينة⁽⁷¹⁾ وكانت الأحباس غالبا ما تحبس على طلبه العلم الضعفاء. وفك الأسرى، وعق الرقاب⁽⁷²⁾. وفي العصور المتأخرة، لا سيما في أيام الدولة النصرانية، ترد إشارات كثيرة إلى أحباس وقفت على مصالح حصون معينة ولقائفة الفرسان المدافعين أمام خطر النصارى في منطقة بطة Baza، وبلش Velez وغيرهما من الأماكن المجاورة التي كان يقوم عليها بمهيء حراسة ثغور المسلمين⁽⁷³⁾. وهناك من الأحباس ما يشير إلى تكافل اجتماعي عظيم المغزى، من ذلك مثلا حبس لرجل نص على كمية معينة من منتوج أرض من الشعير، لتبقى سلفا لمن لا يقدر على شراء زرع يزرعه في أملاكه، فإذا حصد الزرع رد منه مقدار ما أخذ على سبيل السلفة⁽⁷⁴⁾ وهكذا فكر هذا الرجل في إنشاء مشروع تسليف البذور للمزارعين، قبل مئات السنين من قيام الدول الحديثة بهذا المشروع على نطاق عام.

ويتضح من دراسة بعض نوازل المعيار وجود حالات إلحاد وزندقة في الأندلس في مختلف العصور، منها حالة في عصر الحكم المستنصر (350-366 هـ/961-976 م) عن رجل يدعى أبا الخير، شهد عليه أربعة وأربعون شاهدا بأنواع الكفر وصنوف من الإلحاد، فأفتى القاضي منذر بن سعيد، وصاحب الصلاة أحمد بن مطرف وغيرهما بقتله، فأمر الحكم بصلبه⁽⁷⁵⁾ وينقل الونشريسي عن القاضي ابن سهل حالة أحد المتهمين بالإلحاد والاستخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام في طليطلة سنة 457 هـ/1064-1065 م، وهو المدعو عبد الله بن أحمد بن حاتم الأزدي الطليطلي. وقد شهد عليه نحو ستين شاهدا بذلك. وتولى التحقيق معه ومحاسبته محمد بن لبيد المرابط على سبيل الحسبة، وثبت ذلك عند القاضي أبي زيد عبد الرحمن بن الحشا. وتشير قضية هذا الرجل إلى مدى تعاون القضاة في الأندلس في مختلف دويلات الطوائف التي كانت سائدة في ذلك الحين. فعلى الرغم من الفرقة السياسية، كانت سلطة القضاة سائدة، والتعاون بينهم مستمرا. فقد فر الرجل المقصود من طليطلة عندما أحس بانكشاف أمره، وتوجه إلى بطليوس Badajoz، حيث انضم إلى أميرها المظفر أبي بكر الذي عينه في ديوانه لقراءة الكتب عليه دون أن يعلم بحقيقته. ولكن قاضي طليطلة لم يتركه، بل أرسل محمد بن لبيد مع نسخة من شهادة الفقهاء بوجوب قتله إلى دانية Dania، ومرسية Murcia، والمرية Almeria وغيرها لأخذ أجوبة الفقهاء، بكل حاضرة لادانته. كما ورد قرطبة أيضا وأخذ جواب ابن عتاب وغيره، ومن هناك خطب قاضي بطليوس بثبوت ذلك التسجيل على المتهم. وسافر ابن لبيد مع اثنين من الثقة من قرطبة إلى بطليوس، حيث ثبتوا التسجيل عند قاضيه، فقبلاً أميرها المظفر من ابن حاتم، وخاف الأخير، فانهزم إلى سنترين Santarín في المغرب، ومنها إلى سرقطة Zaragoza في الشمال الشرقي، وأخيرا إلى قرطبة التي وصلها سنة 464 هـ/1071 م. وقد سمع به المحتسبة، فقصدوا محله وألقوا القبض عليه، وساقوه إلى القاضي محمد بن أحمد منظور، فأمر بسجنه. وبعد التحقق من ثبوت تقييد قاضي طليطلة عليه، نفذ فيه حكم الاعلام بحضور المعتمد بن عباد⁽⁷⁶⁾ وهذا يدل على وحدة القضاء كما ذكرنا آنفا، وعلى دور المحتسبة في البحث عن هؤلاء الملحدين.

ومن الظواهر الاجتماعية الأخرى التي برزت في العصور المتأخرة من الوجود العربي في الأندلس، ظهور جماعات من الفقراء ينتحلون ما يسمى بالطريقة الفقرية أو طريقة الفقراء، التي اشتهر أهلها بالاباحة وتحليل ما حرم الله، ومنهم من اتهم بالزندقة، حيث كانوا يظهرون الاسلام ويستترون بالكفر⁽⁷⁷⁾ وكان هؤلاء يجتمعون في بعض الزوايا ليلة الجمعة وليلة الاثنين، فيمدحون ويرقصون، وكانوا غالبا ما يتواجدون في الحصون البعيدة عن الحضرة (غرناطة) حيث يقصدون القرى التي غلب على أهلها الجهل، فيزينون لهم طريقتهم التي تشتمل على اللهو واللعب، وأكل أموال الناس بالباطل. وقد شاعت هذه الطرق التي عدّها الفقهاء من البدع، فحرموها ومنعوها، وأفتوا بعدم صحة وقف الحبوس على مثل هذا النوع من الفقراء⁽⁷⁸⁾.

لقد احتلت حالة المسلمين المدجنين حيزا لا بأس به من اهتمام نوازل المعيار وكان لفظ (المُدَجَّن) يطلق على من بقي من المسلمين في بلادهم بعد أن استولى عليها النصارى. وهو مشتق من (دَجَن)، أي أقام خاضعا، غير أنه تحرف على ألسنة الاسبان في بعض الأحيان إلى (دَجَل) و (دجر) وصار الموصوف به يسمى (مُدَجَّل) أو (مُدَجَّر). وعلى هذه الصورة انتقل إلى الاسبانية الدارجة فقالوا (موديجار Mudejar)، واختفى أصله باختفاء اللغة العربية من ألسن المسلمين الذين بقوا لفترة طويلة في أرض النصارى. وقد استخدم هذا اللفظ أيضا بمعنى معاهد، أي أن المدجنين كانوا يعدون معاهدين⁽⁷⁹⁾ ومنذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي فما بعد عرف المدجنون باسم الموريثيين (Moriscos)، وهو الاصطلاح الذي استخدم لأول مرة لتسمية مسلمي غرناطة بعد سقوطها عام 897 هـ/ 1492 م⁽⁸⁰⁾.

ابتدأ تدجن المسلمين في الأندلس قبل نحو أربعمئة سنة من عصر الونشريسي، أي في حدود القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. وفي الكتاب نصوص كثيرة عن أحوال هؤلاء المدجنين، لا سيما موقف السلطات النصرانية منهم، ومدى تأثيرهم بالمعاهدات التي كانت تعقد بين الممالك الاسبانية والمسلمين⁽⁸¹⁾ ولم تكن أوضاع المدجنين سيئة حتى بعد سقوط طليطلة سنة 478 هـ/1085 م، ولكن وضعهم تغير بعد معركة الزلاقة 479 هـ/1086 م، وما تلاها من صراع مرير بين المسلمين في الأندلس والممالك النصرانية. وفقد المدجنون حقوقهم وضماناتهم، واجتهد رجال الدين النصارى في التآليب عليهم، فتعرضوا إلى مختلف أنواع الأذى، فتنصر بعضهم مكرها، وهاجر البعض الآخر، بعد أن تركوا في الأندلس الدور والأراضي والكروم، وغير ذلك من أنواع الأصول، وبذلوا زيادة على ذلك الأموال الوفيرة⁽⁸²⁾. وهكذا هاجر الأغنياء بينما بقي الفقراء لعدم تمكنهم من دفع تكاليف الهجرة، فظلوا يعانون العذاب والحرمان، وكانوا كالتقابضين على الجمر حفاظا على دينهم⁽⁸³⁾.

وهؤلاء هم الذين أفتى الونشريسي بعدم صحة بقائهم في الأندلس، وقد ضمن هذه الفتوى في رسالة خاصة في المعيار بعنوان : « أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه

النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر»⁽⁸⁴⁾. وذلك ردا على سؤال عن الحكم في هؤلاء الباقين في الأندلس، وقد وصفهم بالكفر والعصيان⁽⁸⁵⁾، دون أن يقدر ظروفهم، وأن أغلبيتهم كانت عاجزة عن الرحلة والهجرة التي لم تكن هينة تتوقف على رغبة المسلم فحسب، بل كانت أمرا عسيرا حافلا بالصعوبات والمخاطر والمكاره، إذ كان لا بد للمهاجر أن يؤدي قدرا من المال حتى تأذن له السلطات بالانتقال. وكانت الطرقات غير آمنة، فإذا ما سار المهاجر عن وطنه لم يأمن أن يسطو عليه من يلقاه ويقتله أو يأسره ويبيعه وأولاده بيع الرقيق. يضاف إلى ذلك، خطر البحر الذي لا تأمن فيه السفن الصغيرة التي يستطيع أولئك المهاجرون أن يركبوا فيها. وكان رجال الدولة في الموانئ لا يطلقونه حتى يدفع لهم مبلغا من المال. فإذا كتبت للمهاجر السلامة والوصول إلى البر المغربي، وجد صعوبات كثيرة في الرزق والتأقلم مع البيئة الجديدة، ويدل على هذا شكوى بعض المهاجرين التي جاءت في السؤال الموجه إلى الونشريسي⁽⁸⁶⁾. ويضاف إلى كل هذه المعوقات صعوبة مفارقة الوطن، وترك الديار التي عاش فيها هؤلاء وأجدادهم مئات السنين. لقد غابت كل هذه النواحي الانسانية عن صاحب الفتوى، « وكان لفتوى الونشريسي وأمثالها أسوأ الأثر على مصير الجماعات الاسلامية الباقية في الأندلس، فقد حكم عليها بالكفر وهي مقيمة في الجحيم الذي كانت فيه »⁽⁸⁷⁾. لقد كان هؤلاء مضطهدين من أعدائهم ومظلومين من أهل دينهم الذين أفتوا بكفرهم وعدم جواز البيع والشراء معهم، ولا السلام عليهم، واعتبارهم كأهل الأهواء الذين لا تجوز شهادتهم⁽⁸⁸⁾.

3 - أهمية الكتاب لدراسة الأحوال الاقتصادية :

يطلع الباحث من خلال النوازل على الكثير من أصول المعاملات والبيوع التي كانت تجري في الأندلس في مختلف العصور، منها مثلاً شروط البيوع والعيوب في المادة المباعة، وتوثيق البيع بحضور اختصاصيين. فقد أحضر أحد البائعين في عصر الطوائف بطليطلة اثنين من البياطرة يشهدان على بيع بغلته، وأنها كانت سالمة من العيوب وقت البيع، وذلك لقطع الطريق على المشتري فيما لو ادعى عكس ذلك بعد إتمام الصفقة⁽⁸⁹⁾. ونطلع أيضاً على كيفية التعامل مع الحوانيت المكتراة وأجورها، لا سيما في أوقات ضعف التجارة، حيث لا يجوز الحط من كرائها لهذا السبب، بينما يمكن فسخ عقد الإيجار بالنسبة للفنادق والارصاء إذا قلت الواردات بسبب الفتنة أو الخوف من الطريق. ويخير المستأجر بين الفسخ أو التمسك بالمكان، ولكن لا يلزم صاحب الملك بتعويض المستأجر عما لحقه من خسارة⁽⁹⁰⁾ كذلك تعطي دراسة المعيار الفرصة لاجراء مقارنة في الأسعار بين المدن الصغيرة مثل مجريط، Madrid، والمدن الكبيرة مثل قرطبة، حيث كان سعر الطعام فيها ضعف سعره في مجريط، وذلك قبيل سقوط الأخيرة بيد النصارى في أعقاب سقوط مدينة طليطلة وانهيار خط تاجة الدفاعي⁽⁹¹⁾.

وفي مجال الضرائب يمكن الاستفادة من المعلومات الواردة عن العشارين الذين كانوا يقفون على أبواب المدن لأخذ المكس على التجارة، وكان ما يؤخذ من التجار يسمى بالقبالة. ويبدو أن هؤلاء العشارين لم يكونوا يكتفون بالمقدار الشرعي المحدد، بل يضيّقون على الناس، الأمر الذي كان يؤدي إلى مجادلات بين الطرفين⁽⁹²⁾ كذلك كان هناك ضريبة على الأرض في الأندلس تسمى بالمعونة، لا سيما في العصور المتأخرة، مثل عصر المرابطين وعصر مملكة غرناطة. كما وضعت ضريبة أخرى على الكسب لا سيما في مجال تربية الحيوانات بنسبة درهم ونصف إلى رأس من الغنم. وقد اختلفت آراء الفقهاء في شرعية فرض مثل هذه الضرائب، فمنهم من أجازها لمصلحة البلاد وحاجة بيت مال المسلمين إلى مصادر لتقويته لمجابهة الخطر الخارجي، ومنهم من رفض الافتاء بصحة أخذ المعونة لمخالفتها للشرع⁽⁹³⁾.

وتسهم نصوص المعيار في تقديم معلومات عن حكم أرض الأندلس، وهل افتتحت عنوة أم صلحا. ويأتي في طليعة هذه النصوص نص عبد الملك بن حبيب الذي يشير إلى أن أكثر البلاد الأندلسية افتتحت عنوة ولكن نصوصا أخرى ترجع بالمسألة إلى عدم إمكانية الجزم القاطع، من ذلك مثلا ما ورد في رد القاضي عياض على إحدى مسائل أحباس النصارى في الأندلس، والذي يشير إلى «... ان الفقهاء أصحاب التاريخ والخبر يذكرون أن الأندلس منها عنوة ومنها صلح، وأكثر أموال هؤلاء المعاهدين إنما هي فيما ذكر انه كان عنوة، لكني أقول هؤلاء النصارى لما اشكل الأمر فيهم، وفيما وجد بأيديهم من الأموال وجب كون ما بأيديهم من الأموال بحكم وضع اليد وصحة الحوز الذي لم يجيء ما يزيله ولا قامت حجة تبطله...»⁽⁹⁵⁾.

وما دام الكلام عن الأرض، فإن كتاب المعيار يتضمن مسائل كثيرة تتعلق بالأرض والمياه والسقي، ومحاولات تنظيم الارواء، ومنع تجاوزات البعض للاستئثار بالمياه⁽⁹⁶⁾. كذلك هناك معلومات عن كيفية استئجار الأرض الزراعية لا سيما في منطقة مدينة المنكب Almonecar حيث اعتاد الناس على إيجار أراضيهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام، يشترط فيها على المستأجر أن يترك في الموضع عند تمام المدة جذور القصب لأنها تباع وهي في الأرض بثمن عال وإن قلعت لا ينتفع بها أحد⁽⁹⁷⁾ وعلى الرغم من عدم إشارة النص إلى كيفية الاستفادة من قصب السكر، إلا أنه من الواضح وجود صناعة لاستخراج السكر من هذا القصب. ومن جهة أخرى فقد ورد ما يفيد بوجود صناعة الورق في الأندلس. وكان هذا الورق يستعمل على نطاق واسع في الأندلس وفاس، على عكس بقية أجزاء شمال إفريقيا، حيث كان يستعمل فيها الورق الرومي الصنع⁽⁹⁸⁾.

وتشير نصوص المعيار إلى نشاط تجاري ملحوظ، سواء في داخل الأندلس ذاتها⁽⁹⁹⁾، أو مع المناطق المجاورة التي كانت تخضع للنصارى. وكانت هذه التجارة تتم في الغالب في أوقات الصلح والسلم التي تسود بين الطرفين، منها على سبيل المثال ما ورد ذكره عن

تجار طليطلة من النصارى الذين وردوا إلى قرطبة أيام الأمير المرابطي أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين⁽¹⁰⁰⁾. وعلى الرغم من الموقف الفقهي الذي لا يحيز الاتجار ببعض المواد لأهل الحرب، كالسلاح وغيره، لكن يبدو أن أهل الأندلس كانوا مضطرين لذلك لغرض الحصول على سلع أخرى ضرورية لا سيما المواد الغذائية والملابس⁽¹⁰¹⁾. وقد ازدادت هذه الحاجة في العصر الغرناطي نتيجة أطباق الممالك النصرانية على المملكة، وأصبح القطر الأندلسي يعتمد في جل غذائه على الاستيراد من البحر، مثل الزروع، والسمن وغيرها التي تنقل غالبا من عدوة المغرب بالسفن التي ابتدأت بأخذ أجور عالية غير معتادة نتيجة النقل الكثيف للمواد الغذائية. وكان الكثير من التجار يرغبون القيام بهذا العمل واستئجار السفن للنقل، لكنهم كانوا يحجمون لغلاء الأجور التي كانت تفرض من قبل أصحاب السفن على الحمولة، مثل أخذ جزء منها كالنصف أو الثلث أو الربع⁽¹⁰²⁾.

وأخيرا هناك ثروة قيمة من المعلومات الاقتصادية بالنقود وأنواعها وأوزانها وكيفية التعامل بها في الأندلس، بالإضافة إلى أنواع المكايل المستخدمة. فمن جملة النقود التي يرد ذكرها في عصر الطوائف، الدنانير القرمونية، ربما نسبة إلى مدينة قرمونة Garmona، وكانت نسبة الذهب فيها نحو السبع، ولها أجزاء منها الربع دينار⁽¹⁰³⁾. كذلك المثاقيل العبادية، نسبة إلى دويلة بني عباد في اشبيلية، والمثاقيل الشرقية التي ضربت بشرق الأندلس. وكانت هذه الدنانير كما يبدو ناقصة العيار ومغشوشة ولا تضاهي الدنانير المرابطية، التي يصير الفقهاء دائما على وجوب اتخاذ أوزانها قاعدة لاستيفاء الزكاة⁽¹⁰⁴⁾.

وقد وردت الإشارة إلى الدنانير الفضية العشرية في العصر الغرناطي⁽¹⁰⁵⁾، والدراهم البالية، والدراهم الزرقاء، والدراهم الجديدة⁽¹⁰⁶⁾ كذلك الدراهم السبعينية، التي ضربت على سبعين درهما في الأوقية⁽¹⁰⁷⁾. ولكن هذه النقود دخلها اختلاط ونقص بسبب قيام البعض بقرضها حتى صار الدرهم في الوزن نصف درهم. وقد تسامح فيها بعض الناس حتى أهملوا الوزن جملة، لكن التعامل بها أصبح مكروها حتى صار من بيده شيء منها يود التخلص منه في أي عوض كان من غير مبالاة بغلاء ولا رخص لتوقع إلغائها، وربما هذه هي التي أطلق عليها الدراهم البالية والزرقاء. وقد ألغيت بالفعل، حيث صدرت أوامر السلطات في غرناطة بإلزام الناس بالوزن على ما ضربت عليه السكة⁽¹⁰⁸⁾.

وكان تبدل السكة يثير إشكالات في مجال التعامل، وقد ظهر هذا الأمر واضحا حينما بدلت سكة بني جهور في قرطبة بدخول سكة بني عباد بعد سيطرتهم على المدينة سنة 462 هـ/1069 م. كذلك الأمر في بلنسية، حيث غيرت السكة من ستة دنانير بمثقال إلى ثلاثة للمثقال⁽¹⁰⁹⁾. واختلف الفقهاء في كيفية التعامل بها، وتسديد الديون، ودفع الزكاة والضرائب، فأفتى بعضهم بالدفع بالسكة الجديدة، بينما كان رأي الأغلبية هو الرجوع إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب وقت التعامل، والدفع حسب تلك القيمة⁽¹¹⁰⁾. وقد اضطر بعض الفقهاء إلى ضرورة تعيين المقدار الذي تجب فيه الزكاة بالنسبة للعملة المتداولة في

البلد، من ذلك مثلاً فتوى أبي عبد الله الحفار (توفي بغرناطة سنة 811 هـ/1408 م) بأن الزكاة تجب من الدراهم السبعينية (في سبعة عشر ديناراً ذهبية، وذلك بمائة وسبعة وعشرين ديناراً ونصف فأكثر. والأوقية الشرعية من أواقنا ثلاث أواق وأربعة أسداس أوقية بتقريب يسير. ونصاب الذهب عشرون ديناراً من الذهب، ووزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة من حبوب الشعير المتوسط، يتضاعف هذا العدد من حبوب الشعير عشرون مرة ويوزن ذلك بدنانير فيكون في ذلك مقدار النصاب من دنانير وقتنا. وتجب الزكاة من أقداحنا اليوم في أربعين قدحاً، ويعتبر ذلك بالكيل لا بالوزن). وقد أشار أيضاً في جواب له على سؤال آخر حول مقدار الصاع في كيل غرناطة ونواحيها قائلاً بأنه : « مد ممسوح من غير كيل ولا وزن أو أقل من ذلك ببسير، والذي يضبط ذلك بتقريب أن يغرف الانسان أربع حفنات بكلتا اليدين من القمح أو غير ذلك، فهو مقدار الصاع الشرعي، لكن من الرجل المتوسط اليدين في الكبر والصفة. وإذا أراد إرفاق المساكين بالدقيق فليزنه بالقمح الذي طحن منه أو الذرة أو غيرها، لأن الكيل في الدقيق لا يصح، والوزن في زكاة الفطر لا يصح. ويجوز في أزمئتنا أن يعطى الضعيف الذي له قوت يوم العيد، لجريان عادة الناس أن لا يكسبوا ولا يخدموا إلا بعد بطالة والله أعلم »⁽¹¹²⁾. ويلاحظ أن إشارة أبي عبد الله الحفار الأخيرة تدل على حالة الناس الاقتصادية في عصره، وكيفية حصولهم على قوت يومهم، وعدم اشتغالهم إلا من بعد بطالة.

4 - أهمية الكتاب لدراسة الأوضاع الثقافية :

في كتاب المعيار معلومات قيمة عن الحياة التربوية في المغرب الاسلامي، حيث ظل الكتاب والجامع ومنزل المدرس مؤثلاً للحياة التعليمية في مختلف مراحلها ومستوياتها حتى نحو منتصف القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. وذلك بسبب تأخر نشوء المدارس التي لا تتوفر عنها معلومات في هذا الكتاب. وتشير وداد القاضي في هذا المجال قائلة : « ولو أننا اعتمدنا على نوازل المعيار وحدها في تصور نشوء المدرسة لوجدنا الأسئلة والفتاوي تصمت صمتاً تاماً عن ذكر المدارس حتى القرن السابع الهجري »⁽¹¹³⁾. أما في الأندلس، فقد تأخر نشوء المدارس فيها حتى القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. ولهذا فليس من المتوقع أن نجد في المعيار ما يفيدنا في هذا الأمر. ولكنه من جهة أخرى يتضمن مسائل كثيرة عن التعليم وأجوره، و« الحذقة »، أي تعلم الصبي للقرآن الكريم وختمه. منها ما قاله عبد الملك بن حبيب : « يقضي بالحذقة بالنظر والظاهر بقدر ما يرى من مال الأب ويسره وقوة حال الولد من حفظه وتجويده لأنها مكارمة جرى عرف الناس عليها، إلا أن يشترط الأب تركها. فإن أخرج الأب ابنه قرب الحذقة لزمته الحذقة وإن بقي منها ما له قدر وبال كالدس ونحوه سقط. وليس عليه حساب ما مضى منها. وإن شرط المعلم الحذقة لم يجز دون تسمية. وإن أخرج الأب ابنه قبل بلوغها لزمه بحساب ما مضى ولو قَلَّ »⁽¹¹⁴⁾.

وتشير نوازل المعيار إلى اهتمام الدولة بالتعليم في العصر الغرناطي، من ذلك مثلا : أمر السلطان بتخصيص درهمين في اليوم لمام أحد المساجد لتعليم الأولاد⁽¹¹⁵⁾. كذلك كأن يتم تعيين بعض الفقهاء المعروفين لتعليم الراغبين من الطلبة بأمر من السلطان أيضا. ويبدو أن الأمر كان على درجة كبيرة من الأهمية بحيث صدر بشأن الحالة التي نحن بصدها « ظهير أحمر » من أمير المؤمنين بتعيين أحد الفقهاء للجلو في مدينة بلش للتعليم⁽¹¹⁶⁾.

ومن المظاهر الثقافية الأخرى التي تشير إليها نوازل المعيار، كثرة المناظرات والمحاورات التي كانت تتم بين الفقهاء في مختلف المدن الأندلسية وحتى مع مدن العدة المغربية⁽¹¹⁷⁾. بل إن الونشريسي قد أشار استنادا إلى كتاب الرسائل والوسائل المفقود لأبي علي الحسن بن رشيق (أصله من مدينة مرسية الأندلسية، وكان حيا في عام 674 هـ/ 1275 م) إلى مناظرة بين هذا الأخير وقسيس ورد على مدينة مرسية بعد استيلاء النصارى عليها، وذلك حول معجزة القرآن الكريم. ويشير هذا النص بالذات إلى أن هذا القسيس، جاء إلى المدينة ضمن وفد من الرهبان والقسس أرسلوا من قبل ملك النصارى للانقطاع للعبادة، ونظر العلوم، والاطلاع على علوم المسلمين وترجمتها. والحرص على مناظرة المسلمين⁽¹¹⁸⁾ وكان هذا شأن النصارى في بقية المناطق التي سيطروا عليها من بلاد الأندلس، مثل قرطبة وغيرها⁽¹¹⁹⁾ بل إنهم أنشأوا مدرسة للترجمة في مدينة طليطلة لنقل العلوم العربية إلى اللغة القشتالية أولا، ومن ثم إلى اللاتينية⁽¹²⁰⁾ ولكن الونشريسي لم يتطرق إلى ذلك.

وتشير نوازل المعيار أيضا إلى مدى تشبث الأندلسيين بالمذهب المالكي والثقافة الفقهية المعتمدة عليه، وتشجيع الأمراء والخلفاء على ذلك، منها ما أورده عن رسالتين للحكم المستنصر تشيران إلى هذا الاهتمام والتمسك بالمذهب وعدم مخالفته، لأنه برأيه أفضل المذاهب، فيقول ما نصه :

« ... فقط نظرت في أقاويل الفقهاء ورأيت ما صنف من أخبارهم إلى يومنا هذا فلم أر مذهباً أنقى ولا أبعد من الزيغ من مذهبه... »⁽¹²¹⁾ ولهذا فمهما بلغ العلماء من الاجتهاد لا يمكنهم مخالفة أحكامه، ويذكر الونشريسي في هذا المجال « أنه لم يبلغ في هذه الملة أحد بعد الأئمة الأربعة رتبة الاجتهاد غير اسماعيل القاضي، ولكنه لم يتميز بمذهب خارج عن مذهب مالك ولا أقوم على استنباط حكم يخالف أحكامه، وكل ما ظهر له مما شذ فيه عن مذهب مالك تناولته بالانكار وأنظار العلماء وكرت عليه بالتوهين والتضعيف حتى أتلفت وأذهبت أثره فلم يبق له رسم... »⁽¹²²⁾.

5 - أهمية الكتاب لدراسة الشؤون الحربية :

يتطرق كتاب المعيار إلى بعض المسائل الحربية التي ترد ضمن النوازل وهي تتضمن معلومات قيمة تصاف إلى تلك التي ترخر بها كتب التاريخ. فهناك إشارات إلى مناطق الثغور

والمرابطة فيها ومسؤولية القتال والدفاع عنها⁽¹²³⁾، حيث كانت مسؤولية القتال في غالب الأحوال جماعية، يتحملها القادرون على حمل السلاح من أهل المنطقة، ويساعدهم في ذلك أهل البلد من المقندين ماديا بدفع أجور معلومة لهم لقاء قيامهم بحماية فجاج المناطق التي تتعرض إلى غارات العدو⁽¹²⁴⁾. ومن الأمور الطريفة المتعارف عليها، نتيجة تعرض مثل هذه المناطق للهجمات المستمرة من قبل النصاري، انه كان يحق للرجل أن يركب فرس جاره وينهزم به دون مشاورة صاحبه، وذلك طلبا للنجاة له وللفرس، ولكن كان يفترض أن يعيده إلى صاحبه الأصلي بعد انقضاء غارة العدو⁽¹²⁵⁾.

وتأخذ مسألة الأسرى وعمليات فدائهم والبحث عنهم حيزا كبيرا من نوازل المعيار، فهناك نصوص عديدة تشير إلى أحباس وأوقاف رصدت من أجل فك الأسرى، وهي غالبا من عصور متأخرة⁽¹²⁶⁾ وكانت عمليات البحث عن الأسرى أمرا طبيعيا سواء من قبل المسلمين في « دار الحرب »، أم من قبل النصاري في بلاد الأندلس. وفي الحالة الأخيرة، كان يأتي « الفكك » وهو الذي يتولى مسؤولية فداء الأسرى عادة بعهد من أرض النصاري إلى أرض المسلمين، وكان من المفروض احترام هذا العهد، وإلا تعرض أسرى المسلمين الذين بحوزة النصاري إلى الضرر، مثل امتناعهم عن إجراء عملية الفداء أو غير ذلك⁽¹²⁷⁾.

وكان الفداء يتم بدفع مبلغ من المال لصاحب الأسير أو الذي اشتراه من المقاتلين بعد رجوعهم من الثغور أو ساحة المعركة. ولدينا نصوص تخص الحالة الأولى، أي اقتداء أسرى المسلمين في « دار الحرب »، حيث يمكن الفداء إضافة إلى بذل المال، بالعبيد، ويمكن أن يتولى هذه العملية ولي الأسير، أو من يفوضه، ويمكن أن يترافق أكثر من شخص واحد في هذه المهمة تقسمان المؤونة والتكاليف⁽¹²⁸⁾. كذلك ورد ما يشير إلى جواز قيام الرجل المأسور في دار الحرب أن يرهن ولده لقاء فدائه بمائة دينار أو مائتين، ثم يرجع إلى بلاد الاسلام ليبيع ما لديه من مال أو عقار، ويدبر المبلغ المطلوب لفك رهان الولد⁽¹²⁹⁾. ومن الحالات الخاصة بالأسرى، لا سيما في عهد المرابطين، انهم كانوا ينقلون بعضا من أسراهم إلى المغرب، كذلك كانوا ينقلون بعض المعاهدين أيضا إلى المغرب. وقد أشارت النوازل إلى إحدى هذه الحالات الخاصة بجماعة من المعاهدين المنقولين من اشبيلية إلى مكناسة الزيتون بالمغرب. وقد سمحت لهم السلطات بإرسال وكيل عنهم ليرجع إلى الأندلس ويبيع أملاكهم هناك، وذلك حسب فتوى قاضي الجماعة بغرناطة أبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد سنة 521 هـ/1127 م، بناء على استشارة أمير المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين⁽¹³⁰⁾.

وأخيرا يمكن أن تقدم نوازل المعيار معلومات عسكرية عن بعض الأحداث الحربية التي جرت في الأندلس ولم تتطرق إلى تفاصيلها بقية المصادر التاريخية المتوفرة. من ذلك مثلا ما جاء عن الهجوم الذي شنه خايمي الثاني ملك أراغون سنة 709 هـ/1309 م على

المرية. فقد جاء في المعيار النص الآتي : « لما نزل البرشلون في المرية، ونصب عليها برج عودين أيد ارتفاعه سور المدينة ست قامات، وقربه من سور المدينة، ودخل فيه خمسمائة من المدرعين فدهش منه المسلمون، فانتدب أهل الشورة وعدوا ستة نفر من المسلمين، كل واحد منهم بألف ذهب من العين ان أحرقوه، فخرج النفر المذكورون وأطلقوا النار فيه فاحترق بجميع من كان فيه، فسر المسلمون بذلك ورجع النفر الستة، وقال المسلمون : الذي وعدناكم به قليل في حقكم ونحن نوزع ما وعدناكم به على الناس... » (131). إن هذه المعلومات الدقيقة لم ترد في أكثر الروايات تفصيلا عن الحادث، وهي التي رواها أحمد بن محمد القاضي المكناسي الشهير بابن القاضي (132)، فهو وإن أشار إلى هذه الأبراج القتالية من الخشب، وتمكن المسلمين من إحراقها بالزفت والقطران (133)، لكنه لم يذكر أمر المتطوعين الستة الذين قاموا بالعملية، وما قدم لهم من مكافأة مادية ساهم بها أهل المدينة لقاء عملهم البطولي الذي أنقذ المسلمين من خطر تلك الأبراج، وأدى بالتالي إلى رفع الحصار عن المدينة.

الهوامش

- (1) ينظر : عبد العزيز بن عبد الله (القضاء المغربي وخواصه، الفتاوى والنوازل والوثائق)، بحث نشر ضمن محاضر ندوة الامام مالك إمام دار الهجرة، فاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1400 هـ/1980 م، 32، (227-257)، ص 239.
- (2) للاطلاع على عنوانات نوازل أخرى وأماكن وجودها، ينظر : المرجع نفسه، ص 239-242.
- (3) رضا الله إبراهيم الأثني، (فتاوي النوازل في القضاء المالكي المغربي)، بحث نشر ضمن محاضر ندوة الامام مالك إمام دار الهجرة، فاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1400 هـ/1980 م، ج 3 (ص 178-191) ينظر ص 186-187.
- (4) المرجع نفسه : 190/3.
- (5) ينظر : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، كتاب الصلوة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966 : ح/438، ترجمة رقم (942).
- (6) الأمير عبد الله بن بلقين، كتاب التبيان، نشر بعنوان : مذكرات الأمير عبد الله، تحقيق : ليفي بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، 1955، ص 146، أبو الحسن عبد الله بن الحسن النباهي، كتاب المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا، نشر بعنوان : تاريخ قضاة الأندلس، نشر : ليفي بروفنسال، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر (د. ت) ص 97.
- (7) نشرت في تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، ينظر : ص 14.
- (8) أعدتها فائزة حمزة عباس بإشراف كاتب هذا البحث، جامعة الموصل / كلية الآداب، 1989، ينظر : ص 16-17، 53 فما بعدها.
- (9) ينظر : نوازل ابن سهل، باب النكاح، الورقة 73-85، باب الحضانة والنفقة واختلاف الزوجين في متاع البيت، الورقة 103-107، شراء الجوازي، الورقة 165/666.
- (10) ينظر : أحمد الطاهري، عامة قرطبة في عصر الخلافة، الرباط، منشورات عكاظ، 1988، ص 15، هامش رقم (24).
- (11) أبو العباس أحمد بن يحيى الوئشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1401 هـ/1981 م، ج 1 / 119-136.
- وينظر أيضا نص الفتوى الخاصة بهذا الأمر للونشريسي والتي حققها حسين مؤنس بعنوان (أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر)، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، م 5، مدريد، 1957، ص 129-191.
- (12) ينظر : مؤنس، المرجع السابق، ص 131.
- (13) أحمد المنجور، فهرس أحمد المنجور، تحقيق محمد حجي، الرباط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1966، ص 50-51، وينظر أيضا : أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973 : 1/156-157، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر التنيكتي، كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشور بهامش كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، القاهرة، عباس بن عبد السلام بن شقرون، 1351 هـ، ص 87-88.
- (14) مقدمة المعيار، ص أ-ب.
- (15) مجلة الفكر العربي، العدد 21، بيروت، 1981، ص 61-63.

- (16) عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، باعتناء، إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1982 : 1122/2-1123.
- (17) ينظر : محمد حجي، (المذهب المالكي في الغرب الاسلامي موسوعته الكبرى معيار الوشريسي)، بحث نشر ضمن محاضر ندوة الامام مالك امام دار الهجرة، فاس، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1400 هـ/1980 م، ج 3 (127-132)، ص 132.
- (18) تراجع قائمة بهذه المؤلفات في مقدمة المعيار، 1/د - هـ.
- (19) نشر ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق : محمد حجي، الرباط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1396 هـ/1976 م، ص 97-156.
- (20) وقف عليه الكتاني مؤلف سلوة الأنفاس ونقل عنه، ينظر : عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ط/الدار البيضاء، طبع ونشر وتوزيع دار الكتاب، 1960 : 311/2.
- (21) ينظر أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق : إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968 : 207/5، ابن سودة، المرجع السابق : 186/1ع187.
- (22) محمد حجي، المذهب المالكي في الغرب الاسلامي، ندوة الامام مالك، 130/3.
- (23) مؤنس، المرجع السابق، ص 130.
- (24) أحمد العدوي، نظرات في الفتيا وبعض أعلامها في المغرب على مذهب الامام مالك، بحث نشر ضمن محاضر ندوة الامام مالك امام دار الهجرة، فاس، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1400/1980 (ج 3/165-167)، ص 170.
- (25) المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الاسلامي إلى نهاية العصر الحديث، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، 1404 هـ/1983 م، ص 128.
- (26) المعيار، 410/2.
- (27) المصدر نفسه، 414/2.
- (28) المصدر نفسه، 5/10.
- (29) المصدر نفسه، 404/9.
- (30) المصدر نفسه، 410/2.
- (31) المصدر نفسه، 186-185/12.
- (32) المصدر نفسه، 175/1.
- (33) محمد حجي، المذهب المالكي في الغرب الاسلامي، ندوة الامام مالك، 132/2.
- (34) فهرس المنجور، ص 51-52، وينظر أيضا : بيوئات فاس الكبرى، شارك في تأليفه اسماعيل بن الأحمر، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972، ص 69، ابن القاضي، جذوة الاقتباس، 244/1.
- (35) تنظر مقدمة محمد حجي، المعيار، أ.و.
- (36) المعيار، 395/12.
- (37) المذهب المالكي في الغرب الاسلامي، ندوة الامام مالك، مقدمة المعيار : 1/ح، ويقارن : وداد القاضي، المرجع السابق، ص 63، حيث أشارت إلى أن عمله فيه استغرق إحدى عشر سنة على الأقل.
- (38) المعيار، 1/1.
- (39) يقارن : المنوني، المرجع السابق، 128/1، مقدمة التحقيق، المعيار، 1/ط.
- (40) المعيار : 134/2، 109/10-112.

- (41) أبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، خوليان رايبييرا، مدريد، 1926، ص 90-94.
- (42) ينظر : حيان بن خلف (ابن حيان)، المقتبس، نشر : ملشور انطونيا، باريس، 1937 في صفحات مختلفة، وكذلك المقتبس، تحقيق : شالميتا وآخرون، مدريد، المعهد الاسباني - العربي للثقافة، 1979، صفحات مختلفة.
- (43) أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي، البيان المغرب في تلخيص أخبار الأندلس والمغرب، نشر : ليفي بروفنسال وكولان، لندن، 1948 : 106/2.
- (44) المصدر نفسه، 104/2، 114، 132-133، 171.
- (45) المصدر نفسه، 106/2.
- (46) تاريخ مسلمي اسبانيا، ترجمة حسن حبتي وآخرون، القاهرة، 1963، ويقارن : أمين توفيق الطيبي، (عمر بن حفصون، نشأته وبدأة ثورته في إمارتي محمد بن عبد الرحمن وابنه المنذر)، نشر ضمن كتاب دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، 1984، ص 122.
- (47) تولى القضاء في إمارة المنذر بن محمد، تنظر ترجمته عند : محمد بن حارث الخشني، قضاة قرطبة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 89-91.
- (48) المعيار، 111/10.
- (49) المصدر نفسه، 417/7.
- (50) المصدر نفسه، 539/9.
- (51) البيان المغرب : نشر ليفي بروفنسال، باريس، 1930 : 219/3.
- (52) المعيار، 404/9.
- (53) المصدر نفسه، 255/9.
- (54) ابن عذاري، البيان المغرب، 256-251/3.
- (55) المعيار، 161-160/6.
- (56) المصدر نفسه، 56-55/10.
- (57) المصدر نفسه، 129/2 والسائل هو محمد بن أحمد بن خلف بن الحاج بن المعاصره ابن رشد.
- (58) ينظر : مؤنس، المرجع السابق، ص 168 هامش (3).
- (59) المعيار، 150-148/11.
- (60) نفح الطيب، 519/4.
- (61) نشره ألفريد البستاني، العرائش، المغرب، مطبعة الفنون المصورة بوسكا، 1940، ينظر : ص 10، 12، 16-17، 20-21.
- (62) المعيار، 116/3 فما بعدها، 122، 125، 127، 346، 377، 406.
- (63) المصدر نفسه، 168/3، 250، 258، 267، 302، 338.
- (64) المصدر نفسه، 395-393/3، 495/4.
- (65) المصدر نفسه، 440، 432، 431/4.
- (66) المصدر نفسه، 419-417/3.
- (67) المصدر نفسه، 431-406/6.
- (68) المصدر نفسه، 73/7، ينظر أيضا : 59/7، 65، 129-128/10.
- (69) المصدر نفسه، 344/2.

- (70) Lévi-Provençal, **Histoire de l'Espagne Musulmane**, Paris, 1950, Vol. 1, : ينظر pp. 225—239.
- سيرتوماس ارنولد، **الدعوة إلى الاسلام**، ترجمة : حسن ابراهيم حسن، القاهرة، 1971، ص 157-167، محمد عبد الله عنان، **دولة الاسلام في الأندلس**، القاهرة، 1961 : 267/1-273.
- (71) المعيار، 481/7.
- (72) المصدر نفسه، 438/7.
- (73) المصدر نفسه، 123/7، 130، 133، 140، 145، 477.
- (74) المصدر نفسه، 120/7.
- (75) المصدر نفسه، 332-329/2.
- (76) المصدر نفسه، 331، 330، 328/2.
- (77) المصدر نفسه، 513، 511/2.
- (78) المصدر نفسه، 118-117، 116-115/7، 161-160/1.
- (79) ينظر : مؤنس، المرجع السابق، ص 141-140.
- (80) S.M. Emamuddin, «Moriscos», Islamic Culture, vol. 33, 1959, p. 88.
- (81) المعيار، 151/2.
- (82) المصدر نفسه، 119/2.
- (83) مؤنس، المرجع السابق، ص 144.
- (84) المعيار، 136-119/2.
- (85) المصدر نفسه، 132/2.
- (86) المصدر نفسه، 119/2، وينظر مؤنس، المرجع السابق، ص 145.
- (87) المرجع نفسه، ص 146-145.
- (88) المعيار، 439/2.
- (89) المصدر نفسه، 50/6.
- (90) المصدر نفسه، 288-287/8، 452-451/7.
- (91) المصدر نفسه، 198-197/6.
- (92) المصدر نفسه، 492، 367-366، 326/2.
- (93) المصدر نفسه، 133-132، 131، 127/11، 34، 32/5.
- (94) المصدر نفسه : 136/16 وقد نقل رأي ابن حبيب هذا عباس بن ابراهيم (عاش في القرن الرابع عشر الهجري) : **الامتناع في أحكام الاقطاع**، مخطوط المكتبة العامة بالرباط رقم D 13، الورقة 6، ونقله عنه : ابراهيم القادري بوتشيش، (المشكل القانوني للملكية العقارية في الأندلس من الفتح الاسلامي حتى مطلع القرن الرابع الهجري)، **مجلة البحث العلمي** العدد 36، الرباط، 1986، ص 245.
- (95) المعيار، 74/7.
- (96) المصدر نفسه، 276-273/10، 407، 398/8.
- (97) المصدر نفسه، 298/10.
- (98) المصدر نفسه، 85/1.
- (99) ينظر : المصدر نفسه، 97/11.
- (100) المصدر نفسه، 599-598/9.
- (101) المصدر نفسه، 213/5، وينظر أيضا : 166/2.

- (102) المصدر نفسه، 224/8.
- (103) المصدر نفسه، 308/10.
- (104) المصدر نفسه، 79/6، 192، 389/1.
- (105) المصدر نفسه، 103/7.
- (106) المصدر نفسه، 107/7.
- (107) المصدر نفسه، 442-441/6.
- (108) المصدر نفسه، 441/6، 455-448.
- (109) المصدر نفسه، 164-163/6.
- (110) المصدر نفسه، 193-192/5، 445/6.
- (111) المصدر نفسه، 398-397/1.
- (112) المصدر نفسه، 398/1.
- (113) نبذة عن المدرسة في المغرب، مجلة الفكر العربي، العدد 21، ص 65.
- (114) المعيار، 240-239/8.
- (115) المصدر نفسه، 156/7.
- (116) المصدر نفسه، 109/11.
- (117) المصدر نفسه، 40-30/10.
- (118) المصدر نفسه، 158-155/11.
- (119) المصدر نفسه، 91/1.
- (120) ينظر : أثر العرب والاسلام في النهضة الأوربية، (دراسة بإشراف مركز تبادل القيم الثقافية بالتعاون مع اليونكسو)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 367.
- (121) المعيار، 133/11، وينظر أيضا : ص 332.
- (122) المصدر نفسه، 170/2.
- (123) المصدر نفسه، 382/10.
- (124) المصدر نفسه، 118/2.
- (125) المصدر نفسه، 107/9.
- (126) المصدر نفسه، 161/7، 333، 253/9.
- (127) المصدر نفسه، 162/2.
- (128) المصدر نفسه، 151/9.
- (129) المصدر نفسه، 117/2.
- (130) المصدر نفسه، 64-56/8.
- (131) المصدر نفسه، 148/7.
- (132) درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، القاهرة، دار التراث والمكتبة العتيقة بتونس، 1970، 148-138/1، وينظر أيضا : أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والاتدلس، الاسكندرية، نشر محمد أحمد بسيوني، 1968، ص 493-485، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المرية الاسلامية قاعدة أسطول الأندلس، بيروت، دار النهضة العربية، 1969، ص 103.
- (133) أبي القاضي، درة الحجال، 141/1.